<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">ازهار احمد حسن</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. حمزة فائق وهيب</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="3">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور القروض المشتركة في التمويل وتقليل المخاطر المصرفية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية العامة)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٥</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">ظهر اسلوب القروض المشتركة ضمن الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي صفته احد الادوات الائتمانية لتلبية الحاجات التمويلية للمقترضين، ولاسيما القروض ذات لحجم الكبير بفعل عوامل وقوى عدة ادت إلى زيادة الحاجة إلى آليات وتقنيات مستجدة في العمل المصرفي تلبي متطلبات المجتمع وقطاعاته المختلفة.<br>وتهدف القروض المشتركة إلى توزيع المخاطر على مصارف عدة وزيادة الايراد والدخول لاسواق جديدة وتوفير التمويل الكافي لمنح القروض الكبيرة من دون التجاوز على الحدود العليا للافراض<br>وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة استعانت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلا عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحثها قدمت عن طريقها الاطار العام للمخاطر المصرفية والقروض المشتركة، أما الجانب العملي فقد تضمن إعداد استبانة تكونت من مجموعة من الأسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة، وقد شملت عينة البحث المديرية العامة للاحصاء والابحاث والمديرية العامة للصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي، ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة، حيث تم اختيار عينة من (١٢٠) موظف وزعت عليهم استمارة الاستبيان</td></tr>
</table>

| | |
|---|---|
| **جامعة بغداد** | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** |
| **أسم الباحث** | **حيدر عبد الهادي حميد** |
| **أسم المشرف** | **أ.م.د.حسين عاشور جبر** |
| **الأيميل** | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** \| **مدرس** \| **أستاذ مساعد** \| **أستاذ**<br>**√ ماجستير** \| **دكتوراه** |
| **عنوان البحث** | **تقويم اداء المصارف التجارية العامة في استثمار مواردها المتاحة بحث تطبيقي في (مصرفي الرافدين والرشيد)** |
| **السنة** | **٢٠١٥** |
| **اللغة** | **العربية** |
| **الخلاصة** | **بعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال اهتماماً كبيرا من قبل مصرف فضلا عن ذلك هدف الأمان ليشكل مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي مصرف أن يستغني عنه أو أي قطب منه.**<br>**الباحثين والكتاب في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهما بعدهما الهدف الأساسي لكل**<br>**وتتلخص فكرة البحث بتقويم ربحية المصرف المصرفين عراقيين ذو طابع حكومي هما الرفدين والرشيد باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة بـ (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) ومؤشرات ملاءة رأس المال والمتمثلة بـ (معدل حقوق الملكية الى الموجودات ومعدل حقوق الملكية الى القروض معدل حقوق الملكية الى اجمالي الودائع ومؤشرات توظيف الأموال والمتمثلة بـ (معدل) توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد (التقليدية ومؤشرات الربحية لبيان تأثرها بنسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال ونسب توظيف الأموال والتي هي (معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية معدل العائد على الأموال المتاحة**<br>**ولاستيعاب متغيرات البحث تم صباغة مشكلة البحث في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة مابين الربحية المصرفية والسيولة وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال ولا يمكن أن يستغنى عنهما لمصرف بعدهما الركائز الاساسية التي يستند عليها اي مصرف تجاري لذا فأن الإخفاق في احدهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين واضعاف المركز المالي للمصرف مما يعرضه إلى مخاطرة لا يمكن للمصرف مواجهتها وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية.**<br>**وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمهما تقييم الربحية المصرفية وسيولتها وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال باستخدام المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير السيولة وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال في نسب الربحية المتحققة للمصرف)** |

| | |
|---|---|
| | **ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و P ومعامل التحديد R وتمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة من سنة.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **خولة قاسم حمدان** | | | |
| **أسم المشرف** | **م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **دور الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في العراق دراسة تطبيقية في إجراءات البنك المركزي للسنوات ١٩٩٣ -٢٠١٣** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **أن التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تعاني منها اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية لماله من تأثير على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , ولقد عانى الاقتصاد العراقي لأكثر من ثلاثة عقود من ظاهرة التضخم النقدي تتباين اسبابها تبعا للمرحلة التي تحدث فيها مما ينعكس سلبا على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي .**<br>**تهدف الدراسة التعرف الى حقيقة ظاهرة التضخم بالعراق للمدة ١٩٩٣-٢٠١٣ , والتعرف على الادوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لمعالجة هذه الظاهرة ,اختيار مدى ملائمة الادوات الكمية للسياسة النقدية ضمن اجراءات البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة التضخم بحسب المراحل .أما مشكلة البحث فكانت حول زيادة الانفاق الحكومي والتضخم المستورد وزيادة الاصدار النقدي التي ادت الى ارتفاع الاسعار وبالتالي الى ارتفاع معدلات التضخم . وكانت فرضية البحث حول مستوى تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة التضخم تتباين حسب التضخم و أو المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي .**<br>**وقد تبين أن النموذج المقبول احصائيا الذي يتعلق بأدوات السيطرة على مناسيب السيولة المحلية المؤثرة في الارقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة من ١٩٩٣-** | | | |

| | |
|---|---|
| | ٢٠١٣, وذلك لأنه هذا المتغير له دورا في التأثير على ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة ورغم قبوله احصائيا لكنه مرفوض اقتصاديا . حيث اصبحت هذه الاداة لتمويل التضخم بدلا من ام تكبح جماحه . |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **داليا عبد المحسن يونس** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ. د. حسين عاشور العتابي** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **دور صندوق النقد الدولي في واقع السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٣)** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تهدف الدراسة الحالية ( دور صندوق النقد الدولي في واقع السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) إلى بيان كيفية تنفيذ البنك المركزي العراقي لشروط صندوق النقد الدولي ، وانعكاساتها على السياسة النقدية المتبعة ، للسيطرة على متغيرات التضخم ، في ظل الظروف الاقتصادية الريعية للبلاد. تمثلت مشكلة الدراسة بأن المتطلبات المعيارية لإجراءات صندوق النقد الدولي تتضمن تطبيق السلطات الحكومية لبرامج الاصلاح المفروضة على العراق من قبله كشرط لتخفيض (٨٠٪) من مديونية العراق لنادي باريس، والتركيز على إحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي وإصلاح القطاع المالي لمحاربة التضخم من خلال السياسة النقدية وأدواتها المتبعة .**<br>**فيما يخص الجانب النقدي اعتمدت الباحثة اسلوب التحليل الكمي لأدوات السياسة النقدية المستخدمة للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٢) وتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل النتائج حيث استخدم معامل الارتباط ومعامل الاختلاف ، الانحراف المعياري، اختبار F، اختبار T، معامل بيتا ، معامل التحديد، لاختبار فرضيات البحث، وقد توصلت الدراسة إلى ان الادوات الكمية الغير مباشرة ذات تاثير معنوي في مقياس عرض النقد وكمية الودائع في العراق وتاتي في مقدمة هذه الادوات سعر الصرف ومزاد** | | | |

| | |
|---|---|
| | **الحوالات ثم مزاد مبيعات الدولار، كما اظهرت الدراسة التأثير الواطيء نسبياً على معدلات التضخم فلم يتحقق انخفاض في معدلات التضخم ولو لمرتبة عشرية واحدة ، حيث انصبت السياسة النقدية على المحافظة على تماسك قوة الدينار العراقي ، وان سياسة الاستقرار السعري المعتمدة على عملية مزاد العملة ادت الى توليد مدخولات خارجية بطريقة ايجابية لكن بمسار لم يشجع على النمو او يستفاد منه في البرامج والسياسات الاجرية المنتجة، بل استخدمت نجاحات الاستقرار النقدي في مسار الركود الاقتصادي .** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **رحمن محمود شحاذة** | | | |
| **أسم المشرف** | **الأستاذ الدكتور سعد علي حمود العنزي** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **تفوق المصارف طبقاً لانعكاسات التعلم التنظيمي في تطوير المقدرات الجوهرية**<br>**دراسة اختبارية** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **سعت هذه الدراسة الى تحديد تأثير التعلم التنظيمي بأبعاده الأربعة (اكتساب المعرفة , وتوزيع المعلومات , وتفسير المعلومات , وذاكرة المنظمة) , والمقدرات الجوهرية بأبعادها الثلاث (قوة الموارد التنظيمية والمادية , كفاءة رأس المال البشري , القيادة الاستراتيجية) , في التفوق التنظيمي من خلال ابعاده الخمس (التخطيط الاستراتيجي ، التركيز على الزبون والسوق ، المعلومات والتحليل ، فاعلية العمليات ، نتائج الاعمال) , وسعت الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف المعرفية والتطبيقية ، إذ يُعّد التعلم التنظيمي المصدر الأساس لتفوق المنظمات من خلال مقدراتها الجوهرية .**<br><br>**وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسة في تساؤل مهم حول: كيف تحقق المصارف العراقية التفوق في أدائها من خلال استخدام مدخل التعلم التنظيمي في تطوير مقدراتها الجوهرية؟ , ولتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة, تمَّ صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات تخمينية مؤقتة عن مشكلة الدراسة** | | | | |

| | |
|---|---|
| | , وقد جرى اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها, فضلاً عن المقابلات الشخصية والرجوع للسجلات المالية الخاصة بمجتمع الدراسة. وقد جرى اختيار عينة قصدية مكونة من (٢٠٥) مديراً من الإدارات الوسطى والدنيا الإشرافية في عينة من المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد), والخاصة (بغداد والخليج والشرق الأوسط والائتمان والشمال), ولتحليل بيانات الدراسة استخدم البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) وبرنامج (Excel), ومن اهم الأدوات الاحصائية المستخدمة في التحليل هي (النسبة المئوية والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والانحدار الخطي البسيط) .<br><br>لقد أفرزت الأساليب الاحصائية المستخدمة عدد من النتائج كان من أبرزها : أن العلاقة بين التعلم التنظيمي والمقدرات الجوهرية , قد حققت أثراً معنوياً في التفوق التنظيمي، وعلى الرغم من أن تأثيرات هذين المتغيرين في التفوق التنظيمي بصورة منفردة كانت مقبولة الى حد ما ، إلا أن النتائج أظهرت بأن هذا التأثير يزداد في حالة تفاعل أبعاد هذين المتغيرين، وهذا مؤشر يدل على أن التفاعل بين التعلم التنظيمي والمقدرات الجوهرية لهُ تأثير تداوبي في تحقيق تفوق المصارف المبحوثة. كما تبين ان بُعد تفسير المعلومات كان أكثر ابعاد عملية التعلم التنظيمي تأثيرا في المقدرات الجوهرية والتفوق التنظيمي, وأن الأبعاد الفرعية لهذا المتغير قد حققت تأثيرات معنوية وبمستوى مقبول مع المقدرات الجوهرية والتفوق التنظيمي. |

| جامعة بغداد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | رسل عبد الواحد | | | |
| أسم المشرف | أ.م. د. حمزة فائق وهيب الزبيدي | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | دور القوائم المالية والكشوفات الدورية في تحقيق رقابة البنك المركزي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية | | | |
| السنة | ٢٠١٥ | | | |
| اللغة | العربية | | | |

| | |
|---|---|
| **الخلاصة** | **تشكل المصارف القاعدة الأساس للقطاع المالي ، لذا لابُدّ من خضوعها إلى نظام رقابي سليم ومحكم لتأكد من إمتثالها للتشريعات المنظمة لعملها وصحة عملياتها و ضمان القيام بعملها على وفق الأنظمة والتعليمات ، للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي والمالي. ومن أهم الأدوات الرقابية التي يعتمدها البنك المركزي في الرقابة على المصارف هى القوائم المالية والكشوفات الدورية التي تزوده بها المصارف وفق المواعيد المقررة. و يجب أن تعبر البيانات المالية للمصارف بدقة ووضوح عن الوضع المالي ونتيجة نشاطها خلال المدة التي تمثلها لتحديد نقاط الضعف والقوة .**<br><br>**وقد تطرق البحث الى مفهوم الرقابة الإشرافية وأهدافها ، والقوائم المالية وخصائصها وأهميتها، فضلاً عن مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي ومبادئ الحوكمة المؤسسية للمصارف ثم الوصول إلى عدد من الإستنتاجات والتوصيات .**<br><br>**وقد تضمن الجانب العملي إعداد إستبانة تتكون من مجموعة من أسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة ، تم توزعيها على عينة البحث المتكونة من قسم التدقيق المكتبي والتفتيش الميداني في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان التابعة للبنك المركزي العراقي ، والمصرف الصناعي، ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **زهراء ثامر شلال** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.د.هيثم عبد الخالق** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **نموذج مقترح لمشاركة المصارف التجارية وشركات التطوير العقاري في تمويل الاسكان بالعراق** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تناول هذا البحث مشكلة تمويل القطاع العقاري السكني في العراق وسعى الى التعرف على دور القطاع المصرفي في مشاريع التطوير العقاري في البلد من خلال** | | | |

| | |
|---|---|
| | **قيام المصارف والجهات المتخصصة في منح المبالغ التي وجهتها للقطاع الاسكاني في العراق**<br>**وبعد طرح المشكلة التي تتلخص في وجود أكثر من جهة مصرفية تساهم في منح الائتمان الى النشاطات الخاصة بالقطاع العقاري الا انها لم تشكل مستوى يرتقي الى حل جزء كبير من أزمة. السكن في العراق مما يجعل من الضروري البحث عن اسلوب أخر يعتمد على جهود شركات التطوير العقاري بتحالفها مع المصارف التجارية العراقية من خلال تذليل العقبات التي تحول دونه .**<br>**فيروم البحث استنادا الى فرضيته بقصور الاطار القانوني والمؤسسي والفني للعلاقة بين المصارف التجارية والشركات التطويرية بتقديم نموذج مقترح لخلق التحالف والترابط بين المصارف التجارية الموجودة في العراق وشركات التطوير العقاري لتمويل الاسكان في العراق من خلال السماح لدخول المصارف بأموالها كجهة تمويلية او مشاركة وفي نفس الوقت مساهمة في تقليص فجوة الاسكان الموجودة في البلد والتي تزداد بسبب الزيادة السكانية وعدم توفير السكن الملائم والمناسب لهم اما الشركات التطويرية فيكون دورها كمنفذ العملية بناء المشروع الاسكاني.**<br>**ولتحقيق ما تقدم من أهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري الى المنهج الاستقرائي للتوظيف وجهات نظر مختلفة لعدد من المؤلفين والباحثين، في حين سعى البحث في جانبه العملي التطبيقي إلى جمع وتحليل البيانات بوسامة النسب المالية لعدد من المصارف والجهات المانحة للمبالغ التي منحتها لغرض المشاركة في حل ازمة السكن الموجودة في البلد حيث يطرح البحث حجم المبالغ الكثيرة الموجودة لدى المصارف والتي تعتبر مؤشر ممتاز يمكنها من دخولها كجهة تمويلية او مشاركة المشاريع الاسكانية بدلا من فروض اسكانية وبالتالي لم تعد من أزمة السكن الموجودة لدينا** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **زينب حميد كاطع** | | | |
| **أسم المشرف** | **محاسب قانوني الدكتورة ندى طاهر سلمان** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **دراسة حالة اجراءات مكافحة غسيل الاموال في عينة من المصارف التجارية العراقية /اطار مقترح** | | | |

| | |
|---|---|
| السنة | ٢٠١٥ |
| اللغة | العربية |
| الخلاصة | تزامنا مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فأن جريمة غسيل الأموال تتطور بشكل أسرع وتتعدد أساليبها وتزداد آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولخطورة الظاهرة حرص المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة على اعتبار مكافحة غسيل الأموال مؤشرا عاما يتم بموجبه التحقق من مدى استجابة الدول ومصارفها ومؤسساتها المالية للمتطلبات الدولية المكلفة في هذا الجانب، لذلك تزايد اهتمام حكومات الدول في تشريع القوانين والإجراءات التي تسهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتجنب اقتصاداتها وقطاعاتها المصرفية والمالية النتائج السلبية التي يمكن أن تتعرض لها.<br>ويهدف البحث إلى التعرف على ظاهرة غسيل الأموال وبيان مراحلها وأساليبها وأنماطها الجرمية ومصادر أموالها، وبيان الإجراءات المتبعة في المصارف للحد من هذه الظاهرة، فضلا عن التعرف على دور السلطات الرقابية والإدارية وبيان الدور الرقابي للبنك المركزي وأهميته بصفته جهة إشرافية ورقابية على المصارف وامتثالها في الالتزام بتلك الإجراءات التي نصت عليها التوصيات الدولية من منظمة (FATF)، والتي أكد عليها القانون المرقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ لمكافحة عمليات غسيل الأموال ويهدف البحث كذلك إلى التعرف على المعايير الدولية لمنظمة (FATF) والتوصيات التي تخص التزامات المؤسسات المالية. وفي سبيل تحقق هدف البحث استعانت الباحثة بدراسات سابقة و كتب ومصادر في سبيل تحقق هدف البحث استعانت الباحثة بدراسات سابقة و كتب ومصادر<br>تتعلق بالموضوع لعرض الجانب النظري، أما الجانب العملي فقد تضمن إعداد مجموعة<br>من الأسئلة تعتمد على مواد قانون مكافحة غسيل الأموال والمعايير الدولية، وقد شملت<br>عينة البحث (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، ومصرف بغداد مع وضع برنامج مقترح لتدقيق الإجراءات المتبعة للحد من<br>ظاهرة غسيل الأموال في المصارف التجارية العراقية.<br>وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي وضعت في ضوئها كمساهمة منه في تطوير الإجراءات التدقيقية للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف التجارية ولتفعيل دور الأنظمة الرقابية الداخلية، وتفعيل الإجراءات في التعرف على الزبون ومعرفة نشاطه واعتماد سياسة لمكافحة غسيل الأموال مستندة على القانون العراقي رقم (٩٣) لمكافحة غسيل الأموال لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك المعايير الدولية لمنظمة FATF، وإيجاد السبل الكفيلة التي تمكن من مكافحة غسيل الأموال، وتجنب أثارها السلبية على المؤسسات المالية، ومن ثم على اقتصاد البلد. |

| جامعة بغداد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | | |
| أسم الباحث | سعاد حسين جويد العبودي | | | | |
| أسم المشرف | د. سهام محمد العزاوي | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | أثر إعادة هيكلة الرقابة الداخلية في أداء المصارف الحكومية " دراسة حالة في مصرف الرشيد | | | | |
| السنة | ٢٠١٥ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | تواجه اقتصاديات الكثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية مخاطر كبيرة تتمثل بإيجاد بيئة خصبة، وفرص لممارسة الأساليب المالية والإدارية والرقابية الخاطئة، وقد يساعد على ذلك ضعف الموجود وعدم اكتمال بناء المؤسسات الحكومية التي تحكمها الجوانب التشريعية والقانونية الرصينة والحديثة مع استغلال ضعف الأجهزة الرقابية لمواجهة هذه المخاطر بما طرح أهميتها الكبيرة وتطويرها هيكليا في هذه المرحلة، فكان هدف البحث (بيان مفهوم إعادة هيكلة وأهدافها، والرقابة الداخلية وأهميتها) في هذا الإطار، والذي أوصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.<br>وقد تضمن الجانب العملي، برنامج إعادة هيكلة الرقابة الداخلية في مصرف الرشيد، وأهم مؤشرات الأداء الرقابي لدى المصرف قبل وبعد برنامج إعادة الهيكلة ونتائج تطبيق الهيكلة، فضلا عن اقتراح أنموذجا للتنبؤ بالإنذار المبكر. | | | | |

| جامعة بغداد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | | |
| أسم الباحث | سناء جاسم محمد | | | | |
| أسم المشرف | م.د. هيثم عبد الخالق إســـــماعيل | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) | | | | |
| السنة | ٢٠١٥ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | يضطلع الائتمان المصرفي بدور متميز في عملية التنمية الاقتصادية . وفي العراق وبعد عام(٢٠٠٣) تحديداً ، ونتيجة لتغيير النظام السياسي فقد تغيرت تبعاً لذلك الستراتيجية الاقتصادية للبلد ،حيث أوكلت الكثير من تفاصيل العملية الاقتصادية للقطاع الخاص أما الدولة فأخذت على عاتقها البنى التحتية والقضايا الاساسية للبلد ، لذا فمشكلة البحث تكمن في الوقوف على الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق بعد ان اصبح للائتمان المصرفي عامة والائتمان المصرفي الإسلامي خاصة دور في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق .<br><br>ولاثبات ذلك تم اختيار فرضية البحث التي مفادها اسهام المصارف الإسلامية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بنشاط إيجابي في تمويل التنمية الاقتصادية وباتجاهين ، الأول من خلال تنامي استقطاب المدخرات عن طريق زيادة رؤوس الأموال وتنشيط الودائع ، والثاني من خلال توجيه الائتمان النقدي نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تمويلها للمساهمة في التنمية الاقتصادية<br><br>ولقد تمّ استخدام مجموعة من المؤشرات لبيان دور المصارف الإسلامية في مويل التنمية الاقتصادية وذلك باثبات دورها في استقطاب الودائع وزيادة رؤوس لاموال ومؤشرات اخرى تخص توزيع الائتمان النقدي على القطاعات الاقتصادية ، اظهرت النتائج تنامي هذا الدور بالاتجاهين، الاول وهو استقطاب المدخرات بشقيها ؤوس الاموال والودائع ، وفي الثاني وهو توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية يث اظهرت النتائج دور إيجابي رغم ضعف المساهمة في بعض القطاعات الاقتصادي | | | | |

| جامعة بغداد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | | |
| أسم الباحث | سناء رشيد محيسن | | | | |
| أسم المشرف | م.د. خلود هادي عبود الربيعي | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | التدريب في تحسين مستوى أداء العاملين دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف التجارية العراقية | | | | |
| السنة | ٢٠١٥ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | يدرك الجميع دور التدريب في سد فجوة الأداء, وتحقيق التطورفي المهارات والقدرات للعاملين في مجال أعمالهم, فالعنصر البشري شأنه شأن عناصر الإنتاج الأخرى,والأدوات والأجهزة، فهو يحتاج إلى رعاية وتطوير وفقًا لبرامج وخطط محددة، وهذه الرعاية تتمثل في مساعدته على اكتساب الجديدمن المعلومات والمعارف وتزويده بالأساليب الجديدة لأداء الأعمال, ومن هنا يسعى البحث الحالي والموسوم" تاثير التدريب في تحسين مستوى أداءالعاملين " دراسة أستطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف التجارية العراقية ،ليثبت علاقة وتأثير البرامج التدريبية في تحسين مستوى أداءالعاملين في المصارف المبحوثة,وسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف,منها دراسة واقع البرامج التدريبية ,والدور الذي تمارسه في تحسين مستوى أداء العاملين ,ومعرفة مدى دعمها لبرامج التدريب,وانطلقت مشكلة البحث من واقع تلك المصارف لمعرفة أثر التدريب في مستوى أداء العاملين في المصارف،وتكون مجتمع البحث من( الأدارة العامة لمصرفي الرافدين والرشيد الحكومية) و(الأدارة العامة لمصرفي بغداد ,والشرق الأوسط العراقي للاستثمار الخاصة) ,أماعينة البحث فتم اختيار عينة عشوائية استهدفت فئة العاملين ومدراء الشعب والأقسام في الأدارة العامة للمصارف المبحوثة , واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات إذ أجري البحث على(76) استبانة جمعت من هذه المصارف التي اشتملت على (56) فقرة، وخضعت للتحليل الاحصائي باستخدام برنامج(SPSS) فضلاًعن المقابلات الشخصية لبعض رؤساءالأقسام والشعب والعاملين التي أجرتها الباحثة،واستند البحث الى فرضيتين رئيستين للتحقق من مستوى العلاقة والتأثير للبرامج التدريبية في أداء العاملين, والتي ثبت صحتها بعد اختبار فرضيات البحث الرئيسة عن طريق الأساليب الإحصائية ذات الصلة بالموضوع، | | | | |

| جامعة بغداد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | | |
| أسم الباحث | فاتن عزيز حسين | | | | |
| أسم المشرف | م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | أثر الائتمان الزراعي التخصصي في الحد من إستيراد المحاصيل الإستراتيجية في العراق (١٩٩٠- ٢٠١٠) | | | | |
| السنة | ٢٠١٥ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | سعى البحث إلى التعرف على مدى مساهمة المصرف الزراعي التعاوني في منح الائتمان الزراعي ومدى تأثير ذلك الائتمان على الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية القمح والشعير والرز في أثناء مدة البحث الممتدة ( ١٩٩٠- ٢٠١٠ ) وأثر ذلك الائتمان على تقليل الإستيراد من المحاصيل الإستراتيجية وانطلق البحث من مشكلة مفادها<br>١-انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في العراق .<br>٢-هنالك فجوة غذائية اخذة بالاتساع بسبب تدهور الانتاج المحلي من جانب وازدياد الطلب بسبب زيادة السكان وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع الاسعار فضلاً عن الاستهلاك البذري من جانب اخرى .<br>٣-ارتباط الامن الغذائي العراقي بالخارج وخسارة العراق لمليارات الدولارات سنويا لاستيراد المحاصيل الأستراتيجية | | | | |

| جامعة بغداد | |
|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **أسم الباحث** | **مروان عبد الرسول حمودي** | | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.د.محمد علي إبراهيم العامري** | | | | |
| **الأيميل** | | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** | |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | | |
| **عنوان البحث** | **دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة** | | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | | |
| **الخلاصة** | **هدفت الدراسة الى معرفة دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي في المصارف المبحوثة , وسعياً لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي (Experimental Research Approach) لترصين المفاهيم التي تناولتها الدراسة الحالية , فقد شملت عينة الدراسة (٥) مصارف خاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٣ – ٢٠٠٨). وتبلورت مشكلة الدراسة بالحوكمة المصرفية والتي هي من اهم القضايا التي استحوذت على اهتمام من قبل المنظمات العالمية والباحثين , وذلك لدورها المهم في حل مشكلة الوكالة وتحقيق الشفافية والافصاح والنزاهة ... الخ , واستخدم في قياس الحوكمة المصرفية نموذج يتصف بالعلمية والموثوقية ويكشف مدى التلاعب في بنود القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف وهو نموذج جونز المعدل ١٩٩٥, اما الجانب الاخر من الدراسة فهو الأداء المصرفي الذي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف في استغلال موارده في تحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر المستقبلية وتعزيز موقعها التنافسي في السوق المصرفي ,واستخدم في قياس الأداء المصرفي مؤشرين مهمين هما معدل العائد على حق الملكية وهو من المؤشرات التقليدية والذي يحسب العائد بدون مخاطرة , ومؤشر معدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة وهو من المؤشرات الحديثة والذي يحسب العائد والمخاطرة على حداً سواء, ونظراً للدور التي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي , جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى الدور التي تحققه الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة , وللاجل قياس متغيرات الدراسة. تم أستعمال عدد من الأدوات الإحصائية عبر برنامج (Spss) وكذلك استخدم برنامج ( Excel 2007) لاستخراج المؤشرات المالية لمعرفة أداء المصارف عينة الدراسة والوصول إلى النتائج المتعلقة بالمتغيرات** | | | | |

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">منى عباس كاظم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ. م. د. عبد الامير عبد الحسين شياع</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="3">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين الائتمان المصرفي<br>بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٥</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يعد الائتمان المصرفي المحور الرئيس لعمل المصارف بشكل عام على اختلاف مصادر تمويلها سواء أكانت عامة أم خاصة. ومما لا شك فيه ان سوء ادارة الائتمان المصرفي تؤدي الى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني عامة ولا سيما الجهاز المصرفي، الامر الذي يتطلب رقابة فاعلة ومتابعة مستمرة من قبل البنك المركزي العراقي, والتخلي عن اجراءات ومعايير البنك المركزي في رقابة المصارف ( الائتمان المصرفي ) تؤدي الى بداية ظهور مجموعة من المشاكل, الحالة التي تهدد وجود المصارف خاصة والجهاز المصرفي عامة تتمثل بتعثر النشاط المصرفي ولإثبات ذلك ستتم الاجابة وفق التساؤلات الاتية :<br>1 ـ هل توجد رقابة فاعلة للجهات الاشرافية على القطاع المصرفي ؟<br>2 ـ هل توجد مؤشرات واضحة وكافية تسهم في تحسين الائتمان المصرفي الممنوح ؟<br>وعلى اساس ذلك ستكون فرضية البحث كالاتي .<br>1 ــ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المؤشرات الرقابية للبنك المركزي والدور الرقابي للمصارف .<br>2 ــ عدم وجود علاقة تأثير معنوي بين تطبيق معايير البنك المركزي العراقي في تحديد النسب المعيارية لعملية منح الائتمان المصرفي .<br>من هنا يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الوقوف على الواقع العملي لتطبيق المؤشرات الرقابية الفاعلة ومدى تأثيرها في نشاط الجهاز المصرفي عامة و</td></tr>
</table>

| | |
|---|---|
| | **لاسيما الائتمان المصرفي.** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | | |
| **أسم الباحث** | **نادية طارق احمد** | | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي** | | | | |
| **الأيميل** | | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** | |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | | |
| **عنوان البحث** | **دور ديـوان الرقـابة المالـية الاتحـادي**<br>**في تقويم اداء ألمصارف العامة**<br>**بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والصناعي** | | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | | |
| **الخلاصة** | **شهد العالم خلال العقدين الماضيين تغيرات عدة أثرت على طبيعة بيئة الأعمال التي تمارس فيها المصارف نشاطاتها وحولتها من بيئة محلية محدودة المنافسة إلى بيئة عالمية شديدة المنافسة، وتُعد عملية تقويم الأداء أداة رئيسة في دعم قدرة الإدارة على أداء وظائفها الأساسية بنجاح عن طريق بيان نقاط القوة والضعف في ذلك الأداء ،سيما أن البيئة المحيطة بهذه المصارف أصبحت تتسم بالعديد من المتغيرات السريعة والكبيرة والتي تشتد فيها المنافسة والتحديات وخاصة ما يلبي متطلبات الزبون، وعليه فإن المقياس الحقيقي لنجاح هذه المصارف أصبح في مدى ملاءمة منتجاتها لرغبات الزبائن ولغرض تحقيق أهدافها المرسومة. وتتمثل مشكلة البحث في ضعف الالتزام بالضوابط والمحددات الرقابية وعدم الاحتراز من المخاطر المصرفية والتقيد بالشروط الائتمانية السليمة في التعاملات المالية بجميع انواعها المفتوحه لدى المصارف العامة وأهمية البحث في وجود جهة معينة لها سلطة تخولها القيام بتقويم اداء المصارف العامة والتاكد من جودة الية العمل ومن جودة القوائم المالية ومستوى الخدمات المقدمة ، وتدعيم استقلالية المدقق الخارجي وتضيق الاختلافات مابين المدقق الخارجي والادارة وتحسين قرارات الادارة في القطاع المصرفي الحكومي . ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة لهذا البحث وإعطاء أفضل تصور للقارئ وبشكل انسيابي ومنطقي ، فقد أعتمدت الباحثة أسلوبين تمثل** | | | | |

| | |
|---|---|
| | **الأول في تقديم دراسة نظرية حول الموضوع عن طريق الاستعانة بالمصادر العلمية الأكاديمية ذات العلاقة بمادة البحث ، أما الأسلوب الثاني فقد انصب على الجانب العملي في ماتم عرضه في الجانب النظري من مفاهيم وعن طريق عرض تقارير تقويم الاداء الصادرة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمصارف العامة ، وعرض وتحليل نتائج الاستبانة المعدة لإختبار فرضيات البحث، و توصلت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات من خلال الجانب النظري و الجانب العملي للبحث .** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **نزار هياس عباس** | | | |
| **أسم المشرف** | **الأستاذ الدكتور محمد علي إبراهيم العامري** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **أثر الشكل التنظيمي للمصارف في العائد والمخاطرة**<br>**دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٥** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **يهدف هذا البحث إلى' قياس تأثير الشكل التنظيمي للمصرف ( Bank Organizational Form ) مقاس بأجمالي الموجودات في مؤشرات العائد و المخاطرة المصرفية و كان مجال الدراسة متكون من خمسة مصارف تجارية عراقية مقسمة إلى أربعة مصارف متعددة الفروع ومصرف تابع لشركة قابضة, وامتدت مدة الدراسة 6 سنوات من عام 2008 إلى عام 2013 .**<br><br>**وأستخدم لقياس الشكل التنظيمي للمصرف مقياس حجم المصرف ( إجمالي الموجودات ) , والمؤشرات التي تم استخدامها في تحليل المخاطرة المصرفية هي التي تكون لها علاقة بحجم المصرف متكونة من أربع مخاطر مصرفية و هي مخاطرة الائتمان و مخاطرة السيولة و مخاطرة رأس المال و مخاطرة التشغيل , أما المؤشرات التي تم استخدامها في تحليل العوائد المصرفية هي خمسة مؤشرات و هي : هامش صافي الفائدة ، وهامش صافي الدخل ، ومعدل العائد على حقوق الملكية , دوران الموجودات ، ومعدل العائد على الموجودات .** | | | |

| | |
|---|---|
| | **وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم المصرف و مؤشرات المخاطرة المصرفية من جهة و بين حجم المصرف و مؤشرات العوائد المصرفية من جهة أخرى , و وجود علاقة اثر معنوية بين حجم المصرف و كل من العائد و المخاطرة المصرفية .**<br><br>**وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن نتائج تحليل المصارف مجال الدراسة و البالغة خمسة مصارف بأنه اربع منها هي متوسطة الحجم وهذا يعني بأنها مصارف متعددة الفروع , والخامس مصرف كبير الحجم و أيضا هي مصرف متعدد الفروع إلا أنه حجم موجوداته يقومه بشكل كبير الحجم عن موجودات المصارف الاخرى, واظهرت بأنه هناك تأثير معنوي للحجم مع كل من مؤشرات العائد المصرفي والمخاطرة المصرفية و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية " يؤثر الشكل التنظيمي للمصرف (مقاسا بحجم الموجودات) بشكل معنوي في كل من العائد و المخاطرة المصرفية". كما توصلت إلى مجموعة توصيات أهمها التوجه نحو التوسع في المصارف التي تؤدي إلى كثرة عدد الفروع بحيث يكون حجم المصرف كبيرا من حيث الموجودات و بالتالي انخفاض التكاليف و ارتفاع العوائد , وان لا يؤدي التوسع إلى احتكار العمل المصرفي , إدارة الموجودات بطريقة سليمة و دقيقة يهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين العوائد و المخاطرة فهذان المتغيران يعدان عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في المصرف , فكل مصرف يملك دالة منفعة تعكس تفضيلاته المتعلقة بالعائد و المخاطرة, وكل توظيف في الموجودات يولد معدلا معينا من العوائد ويعرضها لمستوى معين من المخاطرة.** |